

بيان المفيدرالية السورية حول التوقيف القسري والاحتجاز التعسفي بحق نشطاء سياسيين كورد سوريين

تلقت المفيدرالية السورية لحقوق الانسان، ببالح القلق والاستنكار، المعلومات المؤكدة، انه وبتاريخ يوم الثلاثاء 952017 اقدمت دورية مسلحة تابعة لقوات الاسايش بمداهمة مقر الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي في مدينة القامشلي - الحي السياحي- وتم اغلاق المكتب، واحتجاز اعضاء الامانة العامة المتواجدين في المكتب وهم السيدات والسادة التالية اسمائهم:

- فصلة يوسف
- محسن طاهر
- محمد أمين حسام
- محمود ملا
- عبد الصمد خلف برو
- فتحي كدو
- نارين متيني
- أحمد عجة
- محمود حج علي
- فرهاد تمي
- نور الدين فتاح
- طاهر حصاد
- قاسم شريف

وتم اخلاء سبيل معظمهم، وبفترات متقطعة، وتم استمرار التوقيف التعسفي والاحتجاز القسري بحق اعضاء الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي التالية اسمائهم:

- الاستاذة فصلة يوسف ،، نائبة رئيس المجلس الوطني الكردي ونائبة سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني.
- والاستاذة فصلة يوسف (مواليد ١٩٧٠ وأم لثلاثة أبناء).
- محسن طاهر. عضو الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي
- محمد أمين حسام , عضو الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي

- وبتاريخ 852017، وفي مدينة كوباني "عين العرب"-ريف حلب، قامت دورية مسلحة تابعة لقوات الماسايش، بالتوقيف القسري والاحتجاز التعسفي بحق الدكتور محمد أحمد برزاي، رئيس جمعية "هيفي" للصدقة الكورية الكازاخية، حيث كان الدكتور برزاي بزيارة إلى مسقط رأسه، وتم اقتياده [] تعسفياً أثناء تواجده في منزل أحد أعمامه، دون تبين أسباب.

- وبتاريخ 1352017، وفي مدينة الرميلان-ريف الحسكة، قامت دورية مسلحة تابعة لقوات الماسايش، بالتوقيف القسري والاحتجاز التعسفي بحق الإعلامي بارزان حسين (بارزان لياني)، عضو الهيئة الإدارية لاتحاد كتاب كوردستان سوريا، وهو مراسل قناة زاكروس برنامج أرك معرفة الأسباب، يذكر أن الإعلامي بارزان حسين، قد تعرض للاحتجاز التعسفي ثلاثة مرات سابقة وتم تهديده أكثر من مرة ومصادرة كاميرته.

إننا في المفوضية السورية لحقوق الإنسان، إذ ندين بشدة ونستنكر جميع ممارسات الخطف والاحتجاز والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين عموماً، وبحق السادة الناشطين السياسيين الكورد المعروفين، والمذكورين أعلاه، وإننا نطالب بالإفراج الفوري عنهم دون قيد أو شرط ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة وكذلك ضمان أن تكون إجراءات المحاكمة تلك منسجمة مع المعايير والمبادئ المعتمدة لدى هيئات الأمم المتحدة بما فيها المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المصادرة عام 1985، والمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة والمصادرة في 1990، وبما يتفق [] مع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، والمتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين المفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام وفحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والممثل أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية.

وإذ نبدي قلقنا البالغ على مصير المحتجزين المذكورين أعلاه، فإننا نتوجه إلى أجهزة الإدارة الذاتية وقوات الماسايش، والمطالبة بالكف عن التوقيفات القسرية والاحتجازات التعسفية، والتي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب والمعاملة الحاطة للكرامة.

وإننا في المفوضية السورية لحقوق الإنسان، نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحققة والعادلة، لأن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [] في المادة (3)، والمادة (12)، إن حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق على ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة.

دمشق في 1552017

المهيئة الادارية للمفيدرالية السورية لحقوق الانسان

www.flrsy.org

info@flrsy.org